أساس الاشتراكية
الإنسان...
الاشتراكية حركة
إعادة الخيار
للإنسان
منصور حكمت

FORWARD
الأسبوعية
الى الأمام
صحيفة سياسية عامة للحزب الشيوعي العمالي العراقي
حرية– مساواة– حكومة عمالية

WP IRAQ
تصدر كل يوم ثلاثاء
01/09/2026
العدد: 300

رئيس التحرير: توما حميد
tomahamid69@yahoo.com
WP-IRAQ.COM

حين يصبح "خطاب الكراهية" تسميةً مخففة للعنف السياسي والبنيوي ضد النساء

نادية محمود

تستخدم العديد من منظمات المجتمع المدني المدافعة عن حقوق الإنسان وحقوق المرأة تعبير "خطاب الكراهية" لوصف العداء والتهديدات والعنف الممارس ضد الناشطات والناشطين النسويين والمدنيين، وضد حقوق المرأة والحقوق المدنية. وبرأيي، فإن استخدام هذا المصطلح، رغم صلاحيته لوصف بعض الأفعال، لا يكفي لوصف ما يجري اليوم، لأنه قد يختزل صراعات سياسية واجتماعية وبنيوية عميقة في أفعال خطابية منفردة.

يمكن أن يصدر خطاب كراهية عن أفراد، من خلال كلامهم أو كتاباتهم التي تهاجم أو تهدد أو تهين شخصًا أو جماعة على أساس الدين أو الموقف السياسي أو اللون أو الجنس أو الحالة الجسدية وغيرها. لكن المشكلة تبدأ عندما لا يعود الأمر مجرد تعبير فردي، بل يتحول الخطاب العدائي إلى أداة للترهيب والإقصاء وإسكات الأصوات المعارضة، وتترافق معه حملات تشهير وتحريض وتهديد وعنف، في بيئة سياسية وقانونية وثقافية تسمح باستمرار هذه الممارسات أو الإفلات من العقاب. عندها لا تعود المسألة مجرد "خطاب" بل تصبح مسألة سلطة.

ما نحن بصدده هو تمييز قائم على أساس الجنس، يتخذ أشكالًا منظمة ومقننة ومشرعة، ويقف في مواجهة تطلعات النساء إلى الكرامة والعدالة والمساواة. إنه عداء متعدد الأشكال والمستويات لحقوق الإنسان وحقوق المرأة، يبدأ أحيانًا بالكلمة، لكنه قد ينتقل منها إلى التهديد والفعل، ثم إلى المؤسسة والقانون والممارسة. وما يجري لا يقتصر على استهداف المرأة في حقها في التعبير، وإنما يمتد إلى استقلالها القانوني والاقتصادي والجسدي، وإلى حقها في تقرير حياتها واختيار علاقاتها ومصيرها .نحن أمام بنية اقتصادية وسياسية وقانونية وثقافية وأخلاقية متشابكة، تعمل على إبقاء المرأة في موقع التابع، لا في موقع المواطنة كاملة الحقوق.

لهذا، فإن وصف هذه الظاهرة بأنها "خطاب كراهية" وحده يحجب جانبًا أساسيًا منها. فنحن لا نتعامل فقط مع كلمات أو مشاعر فردية؛ بل مع نظام من العلاقات والممارسات والسلطات تعيد إنتاج عدم المساواة وتكرس تبعية النساء.وهنا تبرز مسألة المصالح. فاستمرار هذه التراتبية لا يحدث من فراغ، وإنما تتقاطع حوله مصالح سياسية واقتصادية واجتماعية تستفيد، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، من إبقاء النساء في موقع أدنى من الاستقلال والسلطة والموارد. وتشارك في إعادة إنتاج هذه البنية مؤسسات وأطراف متعددة: سياسيون، ومؤسسات دينية، ومؤسسات قانونية وقضائية، ووسائل إعلام، وأجزاء من المجتمع تتبنى أو تبرر التصورات التي تجعل من خضوع المرأة أمرًا طبيعيًا أو مشروعًا.

ومن هذه الزاوية، يصبح من الضروري أن نميز بين مستويات مختلفة من الظاهرة :الخطاب المعادي للنساء، والعنف المباشر، والعنف السياسي، والتمييز القانوني والمؤسسي .هذه المستويات ليست منفصلة بالضرورة، فقد يعمل بعضها على تبرير البعض الآخر، وقد تتحول الكلمات إلى ممارسات، والممارسات إلى سياسات، والسياسات إلى قوانين ومؤسسات تعيد إنتاج التبعية.

ولعل هذا هو ما نشهده اليوم في مواجهة النساء والناشطات والناشطين الذين يتصدون للتحرش وأشكال التعسف والظلم الذي تتعرض له النساء والأطفال، أو الذين يعترضون على دونية مكانة المرأة في المدونة الشرعية. فالتشهير والإساءة والاتهامات والتهديد بالقتل ليست مجرد عبارات عابرة عندما تستخدم بصورة متكررة ومنظمة لإرهاب النساء وإخافتهن ودفعهن إلى الانسحاب من المجال العام.

وقد شهد العراق بالفعل حالات بالغة الخطورة من استهداف النساء والناشطات، وصلت في بعض الحالات إلى الاغتيال، كما في حالات ينار محمد، وريهام يعقوب، وسارة طالب، وسعاد علي وغيرهن. إن استهداف النساء بسبب آرائهن ومواقفهن السياسية والاجتماعية لا يمكن اختزاله في توصيف لغوي مثل "خطاب الكراهية". عندما يصل الأمر إلى القتل أو التهديد المنهجي أو استخدام العنف لإجبار النساء على الصمت، فنحن أمام عنف سياسي وترهيب وقمع يستهدف حرية التعبير والمشاركة في المجال العام.

حين تُستهدف امرأة لأنها تتحدث، وتُهدد لأنها تعترض، ويُقيد استقلالها القانوني أو الاقتصادي، وتُعاد صياغة حقوقها داخل الأسرة وفق تراتبية تجعلها تابعة، فإننا لا نتحدث عن الكراهية بوصفها شعورًا فرديًا، ولا عن الخطاب بوصفه كلمات منفصلة عن الواقع. نحن نتحدث عن صراع على السلطة، وعن نظام من العلاقات والقوانين والمؤسسات والممارسات التي تحدد من يملك ومن يقرر ومن يتكلم، ومن يُسمح له بأن يكون مواطنًا كامل الحقوق.

لذا، من الضروري تسمية الأشياء بأسمائها :تمييز جنسي، عنف سياسي، قمع، ترهيب، تمييز مؤسسي، وعنف بنيوي .فهذه المصطلحات لا تلغي وجود خطاب الكراهية، لكنها ترفض أن يكون هذا المصطلح غطاءً لغويًا يختزل منظومة أوسع من السيطرة والإقصاء .إن النساء اللواتي يواجهن اليوم هذه الضغوط لا يخضن معركة حول الكلمات فقط، وإنما حول حقهن في الوجود المستقل، وفي التعبير، والمشاركة السياسية والمدنية، والتمتع بالمساواة أمام القانون، واتخاذ القرارات المتعلقة بحياتهن وأجسادهن وأسرهن.

ولهذا فإن الصراع الدائر ليس بين من "يقبلون" بالأمر بالواقع ومن "يرفضونه" فحسب، إنه صراع حول أي واقع نريد أن يكون واقعًا ملزمًا للمجتمع والدولة :واقع يعيد إنتاج التبعية والتراتبية ويطلب من النساء القبول به باعتباره أمرًا مفروغًا منه، أم واقع يعترف بالنساء مواطنات كاملات الحقوق، لهن الحق في الاختلاف والاعتراض والمشاركة وصنع مستقبل المجتمع. ما يجري، إذن، ليس مجرد خطاب كراهية. إنه صراع على الحقوق والسلطة، وعلى شكل الدولة والمجتمع والأسرة التي نريد أن نعيش فيها.

نقد ماركسي لطروحات فاروفاكيس حول "الاقطاعية التكنلوجية"

الجزء الخامس والأخير

توما حميد

النضال ضد "الرأسمالية غير الحقيقية"، تشويش الوعي الطبقي وإضعاف التنظيم

المشكلة الأعمق في أطروحة فاروفاكيس هي أنها تبرئ الرأسمالية وتحجب الطبيعة الرأسمالية الحقيقية للشركات العملاقة. فهو يصفها بأنها "طفيليات" تستخلص الريع، متناسياً أن هذه الإمبراطوريات الرقمية تقوم على استغلال عمل حقيقي ومنتج: من تعدين المواد الخام، إلى تصنيع الرقائق، إلى البنية التحتية للخوادم، إلى عمال المنصات واللوجستيات وعلماء البيانات. إنها رأسمالية بامتياز، تستغل العمل وتستخلص القيمة الفائضة، بل إنها تمثل ذروة الرأسمالية الاحتكارية.

يقول فاروفاكيس عملياً: ينبغي لنا عدم محاربة الرأسمالية، بل يجب محاربة هذه الرأسمالية "غير الحقيقية" ومحاربة حفنة من الأوليغارشيين العالميين. فالصراع لم يعد بشكل أساسي بين الطبقة العاملة والرأسمال، بل بين الرأسمال الكبير أو الاحتكاري والرأسمال الصغير، وبين الرأسمال الوطني والرأسمال الأجنبي، وبين الرأسمال الريعي والرأسمال المنتج.

لهذه النظريات تداعيات خطيرة على نضال الطبقة العاملة، فهي تخلق توهمًا بأن هذه المنصات والتكنولوجيا لا تعمل من أجل الربح، لذا فإن علاقة العامل والرأسمال ليست ضرورية للنظام، أو على الأقل أن هذا القطاع لا يحتاج إلى العمال من أجل أن ينتج أو يديم عمله بشكل يومي، فهم ينتزعون الريع من الآخرين، ويخضعون الرأسماليين الصناعيين. إن القول بأن الرأسمال التكنولوجي أو السحابي ينتزع ريعاً بشكل طفيلي يعني أن الطبقة العاملة التي تعمل لدى هذا القطاع هي غير منتجة تماماً، والعمل الذي تؤديه ليس منتجاً، وهذا يضر بوعي وهوية الطبقة وبجهود تنظيم هذه الطبقة. من المهم للطبقة العاملة ووحدتها وتنظيمها أن تعلم أن عملها يساهم في إنتاج القيمة. إن وجود نظرية تدعي أن عمل الطبقة العاملة ليس أساسياً لعمل رأسمال هذه الشركات يجعل تنظيم هذه الطبقة أصعب ويزرع التشويش واليأس.

من جهة أخرى، إذا كنا نعيش تحت النظام الإقطاعي، يتوجب علينا النضال من أجل الرأسمالية، وأن للرأسمالية جانباً تقدمياً. كما أن المشكلة ليست في الرأسمالية، بل في عدم وجود رأسمالية حقيقية ومنافسة كافية بين الرأسمال الصغير والرأسمال الكبير، والتعامل بشكل غير عادل مع الرأسمال الصغير.

حلول فاروفاكيس ليست حلول الطبقة العاملة!

حلول فاروفاكيس ليست نابعة من وجهة نظر العامل الذي يواجه الاستغلال الاقتصادي الذي هو سمة الأنظمة الطبقية ومن ضمنها النظام الرأسمالي بما فيه الاقتصاد الرقمي، بل نابعة من وجهة نظر برجوازي صغير صانع محتوى، والرأسمالي الذي ينتج البضاعة والخدمات، ومن التحدي الذي تشكله المنصات الرقمية للديمقراطية الليبرالية.

وهذه الطروحات تستند إلى الفرد، إذ ليس معلوماً أي طبقة أو حركة اجتماعية هي المقصودة بها، وهي غير مرتبطة بآلية محددة، أي نضال محدد لطبقة محددة، لذا تبقى طروحات أخلاقية أكثر من كونها حلولاً جدية. فهي تستند إلى بناء وعي جماهيري هائل وتعاون بين العامل والزبون والحكومة، وإلى حد ما تخلي الشركات السحابية عن سلطتها دون مقاومة. وهذا هو جوهر المشكلة: السلطة أياً كانت لا تسقط بمجرد انكشاف حقيقتها المعادية لطبيعة الإنسان، بل تزول من خلال نضال مضاد. وفي مجتمع طبقي مثل النظام الرأسمالي، هذا النضال يجب أن يكون نضالاً طبقيّاً للطبقة العاملة.

ليس لنضال الطبقة العاملة أي مكانة في رؤية فاروفاكيس، إذ يقول بأن "العمالية" والنضال العمالي لم يعد مجدياً، وأنه ينبغي مخاطبة المصالح الفردية لكل عامل، ويدعو إلى التنظيم من خلال نقابات المستهلكين.

النضال الطبقي الشامل مقابل النضال حول قضية محدودة

لا يرى فاروفاكيس النضال ضد شركات التكنولوجيا كجزء من نضال شامل ضد كل النظام الرأسمالي. ففاروفاكيس يتحدث هنا عن مشكلة أقل مركزية، وهي احتلال شركات محددة موقعاً احتكاريًا في الدعاية والتجارة الرقمية والإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، بالمقارنة مع الخطر الأكبر وهو الذكاء الاصطناعي والآلات التي يسيطر عليها الذكاء الاصطناعي والتي تسلب فرص العمل من العمال، مما يجعل دور العمل البشري أقل أهمية. وهناك العشرات من المشاكل الأخرى الكبيرة التي تواجه البشرية في هذا العصر، وأهمها التغير المناخي.

الحل ليس في نضال مجزأ ضد هذه الظاهرة أو تلك من ظواهر النظام الرأسمالي، بل من خلال النضال ضد النظام الرأسمالي الحاكم ككل، من خلال آلية محددة وهي تنظيم الطبقة العاملة. فشركات التكنولوجيا ليست سوى جزء من نظام رأسمالي متكامل يشمل الدولة والمؤسسات المالية والجهاز العسكري والأيديولوجيا السائدة. إن تقارب احتكارات التكنولوجيا الكبرى مع الحكومة في الأجهزة الأمنية والمجالات العسكرية يوضح بشكل جيد ضرورة النضال الشامل ضد السلطة السياسية، وليس النضال من أجل تغيير سلوك حفنة من شركات التكنولوجيا.

يطرح فاروفاكيس بعض الحلول الجانبية الأخرى، مثل التكامل بين المنصات، وهو أن يحق لصانع المحتوى الانتقال من منصة إلى أخرى بسهولة، بشرط أن يكون بمقدور متابعيه الاطلاع على المحتوى الذي ينتجه في المنصات الأخرى، إلى جانب فرض الضريبة وإصدار هوية رقمية للأفراد. إن طرح هذه المسائل كحلول جوهرية يشتت الانتباه عن القضايا الأساسية للطبقة العاملة.

خامساً: الخلط بين النضال الطبقي والقضايا القومية

يدعو فاروفاكيس عملياً إلى تحالف الطبقة العاملة مع البرجوازية المحلية ضد "الأوليغارشيين العالميين" وشركات التكنولوجيا. هذه رؤية قومية يسارية تتعارض مع الماركسية الأممية. فالطبقة العاملة في كل مكان تواجه نفس النظام الرأسمالي، بغض النظر عن جنسية الرأسماليين. إن تقسيم الرأسماليين إلى "وطنيين" و"عالميين" هو تكريس للأوهام القومية التي تضعف التضامن الطبقي الدولي.

والماركسية لا تعترف ببرجوازية "جيدة" وأخرى "سيئة"، بل تنظر إلى البرجوازية كطبقة موحدة مصالحها في استغلال العمل بغض النظر عن القطاع أو الدولة التي تنتمي إليها.

طرح حلول يسارية عمومية لا ترتبط بنضال طبقة عاملة محددة لا يجعلها أممية. إن الأممية لا تأتي من طرح أفكار عمومية غير مرتبطة بنضال الطبقة العاملة في مكان وزمان معين. هذه الطروحات اليسارية، رغم أنها تبدو راديكالية شكلاً، إلا أنها رجعية مضموناً. إن الأممية تأتي من فهم آليات عمل النظام الرأسمالي، ومركزية علاقة الطبقة العاملة والرأسمال في الإنتاج الرأسمالي، ومركزية النضال الطبقي ودور الطبقة العاملة في تغيير مجرى التاريخ. تأتي من فهم حقيقة أن تراكم الأرباح يتم من خلال تشديد استغلال العمل، وإبقاء الأجور أدنى من المعدل، واستخدام طرق إنتاجية استثنائية، واستغلال الطبقة العاملة في الدول التي تتمتع بمعدلات ربح أعلى.

نشر اليأس والتشاؤم

صحيح أن شركات التكنولوجيا تمثل تحدياً خاصاً، فهي تمتلك مليارات المستخدمين وتؤثر في تدفق المعلومات وتشكيل الخطاب العام. لكن تضخيم قدراتها أكثر مما هي عليه يخلق نوعاً من التشاؤم واليأس، ووهماً بأنها مصدر المشكلة، بينما هي مجرد أداة في نظام رأسمالي قمعي بطبيعته. حسب هذه النظريات، ليس للعامل إرادة، وليس للطبقة العاملة أي دور في صياغة ما يحدث في العالم، إذاً كل شيء يحدد من قبل الاحتكارات والدول.

إن ضعف الوعي الاشتراكي والتنظيم والنضالات العمالية ليس بالضرورة بسبب قوة تلك الشركات. إن الواقع يظهر أن الأفكار الماركسية والاشتراكية تشهد انتعاشاً، وأن المد التقدمي يرتفع في أمريكا التي هي مهد تلك الشركات. هذا دليل على أن قوة هذه الشركات ليست مطلقة، وأنه يمكن تسخير التكنولوجيا والمنصات نفسها من أجل التبليغ والتأثير وتنظيم النضالات.

من جهة أخرى، إن الرقابة والتضييق على حرية التعبير هي سمة متجذرة في النظام الرأسمالي، وهي ليست أمراً اخترعته شركات التكنولوجيا، بل هي تقوم بإدامته وإعادة إنتاجه بشكل جديد. إن النضال ضد الرقابة وقمع حرية التعبير هو جزء من نضال الطبقة العاملة. في الحقيقة، رغم كل الأساليب التي تتبعها شركات التكنولوجيا في التلاعب بالوعي الجماهيري وقمع الأصوات المعارضة، فإن فرصة الشيوعيين والعمال في التبليغ ليست أسوأ من أي عصر آخر من عمر الرأسمالية، بل في الكثير من الدول هي أفضل بالمقارنة حتى قبل ثلاثة عقود مثلاً إبان انهيار نظام ثنائي الأقطاب.

البقية على الصفحة الثالثة

الحركات الاجتماعية ومصيرها
قراءة حول "انخراط" قوات سوريا الديمقراطية (قسد) في حكومة الإسلاميين في سوريا!

أبراهيم حسين

في هذه الأيام، وبالتزامن مع التفاهمات والإجراءات التي خضعت لها قوات سوريا الديمقراطية (قسد)، احتدم النقاش والجدل في الأوساط اليسارية واليمينية حول هذا الموضوع وأسباب وصول الأوضاع إلى ما هي عليه الآن. ويعود سبب سخونة هذا الجدل في المجتمع وبين الأوساط الناشطة في الحركات المختلفة، إلى حد كبير، إلى وجود القضية الكردية في المنطقة، ولكن الأهم من ذلك هو تلك المكانة الخاصة (المكانة الاعتبارية) التي اكتسبتها هذه الحركة في المرحلة السابقة.

وفي خضم ذلك، تبرز بين مؤيدي هذه الحركة ونشطائها أطروحة تقول إن "قسد" لم يكن أمامها أي خيار آخر، وأنها فعلت كل ما في وسعها، وكان هذا خياراً عقلانياً وقسرياً، والآن بعد أن ضمن هؤلاء الممثلون الأكراد لأنفسهم موطئ قدم في حكومة الإسلاميين في سوريا، فإن مصالح الأمة الكردية قد تحققت.

وهناك وجهة نظر وأطروحة أخرى، بالنظر إلى الصورة التي قدمتها هذه المنظمة والحركة كنماذج للمقاومة والعلمانية في مواجهة الحركة الإسلامية وقواها، ترى أن ما حدث يمثل خيبة أمل وفشلاً أمام حكومة الإسلاميين الجديدة في سوريا، وتنصلاً من القضايا التي كانت تدافع عنها.

ولكن ما هي حقيقة القصة؟

بالنسبة للشيوعي، تكمن المسألة في رؤية منطق العالم وسياق التغييرات الاجتماعية والسياسية في التاريخ الواقعي. ذلك لأن الحركات والآفاق الاجتماعية والسياسية لها منطقها الخاص، ويجب البحث عن جذور هذه التحولات والانزلاقات السياسية والأيديولوجية في ذلك المنطق الجوهري الذي تتبعه هذه الحركات، وليس في النوايا الأخلاقية لهذه الشخصية أو تلك.

إن "قسد" حزب وحركة سياسية واجتماعية محددة؛ هي حزب برجوازي كردي محدد وحركة قومية كردية؛ ومصيرها مرتبط بمصير هذه البرجوازية في المنطقة. ومهما انعطفت نحو اليمين أو اليسار، فإنها تظل محكومة بقدرات وأهداف هذه البرجوازية ومتطلباتها الاجتماعية.

وبناءً على ذلك، فإن المصير الحالي لهذه المنظمة وهذا الحزب لا يعني نهايتها أو استسلامها، بل يعني وصولها إلى النقطة التي كان من المنطقي، وبحسب قدراتها وأهدافها الاجتماعية والطبقية، أن تصل إليها. وفي هذا السياق، إذا كان هناك شيء قد انتهى فعلاً، فهو نهاية أوهام "اليسار" ونهاية تلك التوقعات غير الواقعية التي حُمّلت لهذه المنظمة والحركة (لأسباب يمكن تفهمها)؛ هي نهاية تلك التوقعات التي ألقاها المجتمع والاحتياجات الأخرى على عاتقها على مر التاريخ.

إن أطروحات "أوجلان" التي جرى الترويج لها داخل الجناح اليساري لهذه الحركة بوصفها أطروحات صانعة للتاريخ حول الديمقراطية وأخوة الشعوب، لم تكن سوى تمهيد للاستجابة لهذه الضرورة وهذا المنطق.

"قسد" حزب برجوازي محدد بقدراته وأهدافه وآماله الاجتماعية والطبقية الخاصة. إن الحركات السياسية والاجتماعية في كل العصور محكومة بتلك الضرورات الاجتماعية والطبقية التي نشأت من أجلها. لذا فإن مصير "قسد" ليس حالة نادرة أو استثناءً، بل هو القاعدة والحالة الواقعية. كانت أهدافها هي ما هي عليه الآن، ومصالحها الطبقية هي ذاتها التي نشأت من أجلها، ووفقاً لهذا المنطق، لم يكن بإمكانها الوصول إلى مكان آخر أو مصير مختلف.

إحدى أطروحات حركتنا منذ البداية هي أن "البرجوازية الوطنية التقدمية" ليست سوى أسطورة. إن مصير كل البرجوازيات وحركاتها، ونوع المجتمع والسلطة التي أنشأتها، والخبرة الواسعة لجماهير العمال والكادحين -على الأقل في تاريخ الصراع الطبقي في منطقتنا- هي شهادة حية على حقيقة أنه لا يمكن لأي برجوازية في هذا العصر أن تكون تقدمية وتحررية. أما السبب الذي يجعل المجتمع والناس ينشرون تفسيرات وفهماً مغايراً عن أي حركة أو منظمة (ربما لا يتوافق مع ماهيتها وجوهرها الاجتماعي والطبقي)، فله منطق آخر تعود جذوره إلى الصراع الطبقي والقضايا التي يدور هذا الصراع حولها.

تتمة نقد ماركسي لطروحات فاروفاكيس...

بالتأكيد على الشيوعيين الاطلاع على آخر ما يمكن للتكنولوجيا أن تقدمه، وخلق كادر متمكن في هذه المجالات، وهذه مسألة أكثر عملية من بدائل فاروفاكيس وغيره.

من جهة أخرى، يجب ألا ننسى أن وظيفة الشيوعيين الأساسية هي تنظيم الطبقة العاملة في مكان العمل والعيش والتواجد بينها، وليس الاعلام الا وسيلة لتحقيق هذا الغرض.

الخلاصة: لا بديل عن النضال الطبقي الشامل

في مقابل هذه الأوهام الإصلاحية، يظل الدرس الماركسي هو الأكثر فاعلية وواقعية: الطبقة العاملة وحدها، بتنظيمها ونضالها، هي القادرة على تغيير هذا النظام. إن النضال ضد الرأسمالية وشركاتها الرقمية يتطلب ما يلي.

نضالاً طبقياً:

يعي أن الصراع الأساسي هو بين من يملكون وسائل الإنتاج ومن لا يملكونها، وليس بين شرائح مختلفة من الرأسماليين. إن تنظيم عمال المصانع والمنصات الرقمية معاً، والدفاع المشترك عن حقوقهم وأجورهم، ورفع وعيهم الطبقي في مواجهة احتكار رأس المال، هو الأساس لأي تغيير حقيقي.

نضالاً أممياً:

نضالاً يتجاوز الحدود القومية ويدرك أن الطبقة العاملة في كل مكان تواجه نفس العدو.

نضالاً شاملاً:

لا يقتصر على قطاع معين أو قضية معزولة، بل يستهدف النظام الرأسمالي ككل. فالحل الحقيقي لمواجهة هيمنة شركات التكنولوجيا العملاقة، والرأسمالية الرقمية بشكل عام، يكمن في تنظيم الطبقة العاملة ونضالها الطبقي الشامل لانتزاع السلطة من أيدي الرأسماليين وإخضاع وسائل الإنتاج للسيطرة الاجتماعية.

نضالاً منظماً:

يعتمد على تنظيم عمالي قوي وواع، وليس على تحالفات هشة مع البرجوازية أو على طروحات أخلاقية جذابة. فمًا تحتاجه الطبقة العاملة ليس حلولاً أخلاقية من مفكرين أكاديميين، بل وعياً طبقيًا قادراً على فهم طبيعة النظام الذي تعيش فيه، وتنظيماً يسمح لها بمواجهته. التكنولوجيا والمنصات الرقمية ليست سوى أدوات في هذا الصراع، ويمكن استخدامها في خدمة النضال الطبقي تماماً كما تستخدم في خدمة الرأسمالية.

إن أطروحة "الإقطاع التكنولوجي" ليست سوى إلهاء نظري يزيّن الواقع ولا يغيّره. حلول فاروفاكيس، رغم بلاغتها وجاذبيتها الأخلاقية، تبقى حبيسة الإصلاح الأخلاقي والعودة إلى الماضي. أما المستقبل، فهو ملك لنضال الطبقة العاملة التي تدرك أن تحررها من براثن المنصات الرقمية لن يتم إلا بتحررها من أغلال الرأسمالية كلها. في مجتمع طبقي، لا خلاص إلا بصراع طبقي شامل، وهذا هو الطريق الوحيد لتجاوز الرأسمالية في عصرها الرقمي كما في عصرها الصناعي.

ELa ALamam (Forward) Weekly
Editor in chief: Toma Hameed

A political paper of
worker-communist
party of iraq

الأخيرة

لا لسرقة أرض المقر الرئيس للشركة العامة للنسيج والجلود

بيان جريدة صدى العمال

في كتابها ذي العدد (19920) والمؤرخ في 12/7/2026 السري والشخصي قامت وزارة الصناعة والمعادن بمخاطبة مكتب رئيس مجلس الوزراء حول التخطيط للاستيلاء على أرض مقر الشركة العامة للنسيج والجلود، الكائن في منطقة الكرادة خارج، لغرض بيعها أو عرضها للاستثمار مبررة حجتها بأنَّ منطقة الكرادة قد تحولت إلى منطقة تجارية مزدحمة تتوسط منطقة سكنية يرتادها آلاف المواطنين يومياً، ووجود الشركة في هذا الموقع أمر غير مقبول من الناحية البيئية، وأعلنت تلك الوزارة بأنَّ الشركة المشار إليها تُعدّ من الشركات الخاسرة.
ويتضح من فحوى الكتاب المشار إليه أعلاه أنَّ أرض الشركة وموقعها الجغرافي، قد أسال لعاب الفاسدين، في ظل ظروف الإفلات من العقاب، فالجميع يعلم أنَّ مقر هذه الشركة هو ذاته منذ عشرات السنين ولم يتجرأ أحد محاولة العبث بمكان عمل العمال بدعوى أنها من الشركات الخاسرة، إذ أنَّ هذه الوزارة تدين نفسها، بالقول بأنَّ أحدى شركاتها خاسرة، ومن هنا يجب على هيئة النزاهة محاسبة هذه الوزارة التي أقرت بشكل رسمي بأنَّ أحدى شركاتها خاسرة، بالرغم من الانتاج المميز الذي تقدمه هذه الشركة.
أن جريدة صدى العمال الجديد، وفي الوقت الذي تعلن فيه عن إدانتها بشدة لتوجه وزارة الصناعة نحو بيع أرض الشركة، فإنَّها تدعو عمال الشركة إلى الدفاع عن مصالحهم وعن شركتهم التي عملوا بها لعشرات السنين، وذلك عن طريق رفع صوتهم الاحتجاج وإعلان الاعتصام أو التظاهر أو الاعتراض بأي شكل يرى العمال أنَّه مناسب، وذلك لإعطاء رسالة بأنَّ قوة الطبقة العاملة بوحدتها وتنظيمها، وأنَّ التهاون في الرد على توجه الوزارة يعني، إمكانية النيل من كافة حقوق العمال

ـ لا لبيع أو استثمار أرض شركة العامة للنسيج والجلود
ـ عاش العمال في رفضهم لقرارات الوزارة

جريدة صدى العمال الجديد
30/08/2026

قضية الفساد وأسلحة الميليشيات!

محسن كريم

أعلن علي الزيدي، رئيس وزراء العراق، عن أجندة حكومته بإعلانه الحرب على مشكلتين ساخنتين في المجتمع العراقي. الحرب على الفساد واستعادة الأموال المسروقة ومعاقبة الفاسدين، بالإضافة إلى حصر السلاح بيد الدولة ونزع سلاح الميليشيات، والتي كانت تستهدف في الأساس الميليشيات التابعة لإيران. لكن سرعان ما انتهت هاتان الحربان اللتان أعلنهما الزيدي، في لحظاتهما الأولى، برفع الراية البيضاء!
لا يشك أي مواطن عادي في أن مستوى الفساد في العراق وكردستان قد سجل أرقاماً قياسية، وربما لا توجد دولة أخرى في العالم تسبق العراق وكردستان في هذا المجال. وفي الوقت نفسه، فإن البيانات التي تم الكشف عنها في بداية إعلان حملة الزيدي من قبل بعض المسؤولين السابقين في الحكومة العراقية نفسها، هي دليل لا يقبل الجدل على إثبات هذه الحقيقة. فكل مسؤول في الحكومة كان يتهم من سبقه أو من لحقه بأن عشرات المليارات من الدولارات قد اختفت من خزانة الحكومة في عهده. تشير التقديرات إلى أن الأموال المنهوبة من خزانة العراق منذ عام 2003 تبلغ حوالي تريليوني دولار! ومما لا شك فيه أن هذه البيانات تتحدث أكثر عن عمليات النهب التي قام بها مسؤولو الحكومة العراقية. كما يُقدّر فساد ونهب سلطات الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني وعائلتي بارزاني وطالباني، والتي لم يسلط أي ضوء عليها في هذه الحملة، بعشرات المليارات من الدولارات.
لم تكن حملة الزيدي على الفساد سوى حملة للتغطية على أعين الشعب العراقي وتعزيز مكانة السلطة وحكومته، لأن قضية مكافحة الفساد تحظى بقبول لدى الغالبية العظمى من المجتمع العراقي. لقد جعل فساد ونهب المسؤولين الحكوميين وأحزاب الميليشيات الحاكمة في العراق حياة المواطنين العراقيين في مواجهة الموت جوعاً والفقر والحرمان من أبسط متطلبات الحياة اليومية والخدمات العامة. لكن حملة الزيدي على الفساد لم تتجاوز القبض على بعض المسؤولين الصغار والفاسدين والنهّابين من الدرجة الرابعة والخامسة، وذلك من كتلة الخصوم والمنافسين المنضوين في الاطار التنسيقي، وانتهت عند هذا الحد. أما الفاسدون والناهبون الكبار التابعون للإطار التنسيقي والميليشيات الشيعية المسيطرة، الذين كانوا هم أنفسهم مسؤولين رئيسيين في سلطة وحكومة العراق وهم الذي وافقوا على تنصيب الزيدي، فلم يُمسوا بسوء. ليس ذلك فحسب، بل إن حملة الزيدي نفسها أصبحت وثيقة تبرئة لهم تجاه التهم المتعلقة بالفساد التي تلصقها بهم الجماهير في العراق! الآن أصبح المالكي والسوداني والعبادي والعامري .... أبطالاً لمكافحة الفساد وداعمين لعلي الزيدي في هذه "الحرب المقدسة"!
أما الميدان الثاني لحملة الزيدي، وهو نزع سلاح الميليشيات، فقد انكمش أيضاً كبالون منفجر! بالطبع، هذا المطلب هو رغبة أمريكية لنزع سلاح الميليشيات التابعة لإيران. أعلن الزيدي في البداية أنه مع انتهاء مهلة بقاء القوات الأمريكية و"الحلفاء" في العراق، في 30 سبتمبر 2026، ستبدأ مهلة تسليم أسلحة الميليشيات، ويجب على الميليشيات تسليم أسلحتها للحكومة. ويجب أن يكون السلاح حصراً بيد الدولة وتحت قيادة القائد العام للقوات المسلحة. لكن هذا الادعاء كان أكبر بكثير من حجم الزيدي نفسه. كان الدعم الأمريكي للزيدي لتنفيذ هذه العملية أقل بكثير من القدرة اللازمة لتنفيذ تلك العملية المعقدة والخطيرة. فقد أعلنت الميليشيات أنها غير مستعدة لوضع السلاح في تلك المهلة، كما حذرت إيران، على لسان قاليباف الذي زار العراق، من العبث بتلك النار! وبدلاً من نزع السلاح، اقترح قاليباف على علي الزيدي والميليشيات التابعة لايران تنظيم الأسلحة وتخزينها. أي بدلاً من نزع سلاح الميليشيات، يتم تخزين تلك الأسلحة في مكان محدد، وعند الحاجة، يمكن لتلك الميليشيات نفسها الوصول إليها واستخدامها! وبعد ذلك، أعلن ممثل الزيدي أن يوم 30 سبتمبر ليس يوم تسليم الأسلحة، بل هو يوم انسحاب القوات الأمريكية والحلفاء من العراق! كما أعلن أن الاشتباك بين الحكومة والميليشيات هو خط أحمر! أي أن عملية نزع سلاح الميليشيات التابعة لإيران هي لعبة خطيرة، والحكومة تبتعد عنها حالياً بكل السبل!
بالطبع، منذ بداية حملة علي الزيدي لمكافحة الفساد ونزع سلاح الميليشيات التابعة لإيران، قلنا إن الزيدي وحكومته قد وصلا إلى ما هما عليه اليوم في أحضان الفساد والنهب وبمباركة الإطار التنسيقي، لذا لا يمكنهما محاربة الفساد والنهب، وهذه هي وظيفة جماهير العراق العمالية والكادحة المضطهدة ، التي عليها محاكمة جميع الفاسدين والنهّبة بما فيهم الزيدي نفسه، واستعادة الأموال والممتلكات المسروقة إلى الخزانة العامة تحت رقابتها. كما أن نزع سلاح الميليشيات التابعة لإيران، التي تملك السلطة على الوضع السياسي بل وعلى الدولة والحكومة، ليس بالأمر السهل، والزيدي ليس مؤهلا للقيام بذلك. الآن، مع مرور الوقت وباعترافاتهم هم أنفسهم، تؤكد الأحداث تلك الحقيقة التي توقعناها منذ البداية. إن إنهاء الفساد ووجود الميليشيات المسلحة هو شأن الجماهير العمالية والكادحة و التحررية في العراق وكردستان، وذلك من خلال الإطاحة بالنظام والسلطة نفسيهما اللذين هما مصدر الفساد وسلطة الميليشيات!